ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

روسيا تضرب والصين تربح هجرة مصانع ألمانيا إليها ومركز ثقل العالم يتنقل شرقاً

محمد صادق الحسيني

وزيرة الدفاع الألمانية كريستينه لامبرشت تعلن استقالتها من منصبها..

هذا الخبر الأول الآن في أوروبا رغم محاولات الأطلسيين، المرور عليه مرور الكرام، أو حتى محاولة طمس أهميته وتداعياته على تصدّع، ليس فقط الطبقة السياسية الحاكمة في برلين بل أيضاً تلك الحاكمة في عواصم أوروبية أخرى.

وحتى نعرف حجم المشكلة التي تعيشها أوروبا في ظلّ صراع بين الميول "الوطنية" الأوروبية والنفوذ الأميركي الطاغي على السياسات الأوروبية لا بد من معرفة سبب هذه الاستقالة.

انّ وزيرة الحرب الألمانية (الأميركية الهوى) تقدم استقالتها، احتجاجاً على منع المستشار الألماني لها من تقديم دبابات ليوبارد للنازيين الأوكران، كما هي تعليمات الأميركان والأطلسيين للطبقة السياسية الحاكمة في برلين.

والمستشار لم يوافق ليس شجاعة منه وإنما وقوعه تحت ضغط حزب المعارضة الديمقراطي الاشتراكي المسيحي القوي، الذي يضغط مع قوى اجتماعية وازنة أخرى باتجاه وقف الحرب في أوكرانيا وتالياً وقف العقوبات على روسيا.

وكلّ ذلك من أجل إنقاذ ما تبقى من اقتصاد وصناعة ألمانية.

هذا الأمر ينطبق ليس فقط على ألمانيا، بل هو عام وشامل على كلّ الساحة الأوروبية، حيث يشتدّ الصراع الداخلي بين ذيول أميركا وبقايا وطنية او قومية أوروبية.

وإذا كان هذا في السياسة، فدعونا نقرأ ماذا في الاقتصاد حتى نعرف مستوى الكارثة التي تمرّ فيها أوروبا، بعيداً عن الأضواء..

فقد نشر موقع "ذي ناشيونال انتريست" الأميركي، تقريراً، بتاريخ ٢٠٢٣/١/١٥ ٣، حول هجرة المصانع الألمانية الى الصين، بسبب ارتفاع أسعار الطاقة في الدول الأوروبية.

أهمّ ما جاء في التقرير ما يلي:

١ ـ قرّرت شركة BASFالألمانية العملاقة نقل إنتاجها من المانيا الى الصين، وذلك بسبب ارتفاع أسعار الطاقة بشكل كبير جداً في الدول الأوروبية.

علماً انّ الشركة المذكورة هي شركة صناعات كيماوية وكانت تعتمد بنسبة ١٠٪ على الغاز الروسي الرخيص لتغذية مصانعها العملاقة، التي يعمل فيها نحو خمسين ألف عامل. وهي أكبر شركة صناعات كيماوية في أوروبا، وقد استهلكت سنة ٢٠٢١ ما حجمه أربعة في المائة (٤٪) من مجموع استهلاك الغاز في عموم ألمانيا.

٢ ـ وعليه فإنّ هذه الشركة الألمانية تقوم حالياً ببناء مصنع ضخم لها، في مدينة: غوانغ دونغ Guangdong الصينية، وهو المصنع الذي سيكلف إنشاؤه عشرة مليارات دولار.

٣ ـ ويتابع التقرير انّ شركة BASF الألمانية ليست الشركة الوحيدة، التي بدأت بنقل مصانعها الى الصين، وإنما هناك تسعة في المائة (٩٪) من الشركات الصغيرة والمتوسطة في ألمانيا قد قرّرت نقل مصانعها الى الصين ايضاً.

٤ ـ انّ زيارة المستشار الألماني، في شهر ١١ / ٢٠٢٢، الى الصين قد مهّدت الطريق لهجرة الصناعات الألمانية الى ذلك البلد الآسيوي، وذلك الى جانب نجاحه في إقناع المسؤولين الصينيين، بتنفيذ صفقة تجارية مع شركة إيرباص الأوروبية العملاقة (منافسة شركة بوينغ الأميركية) لصناعة الطائرات، بشراء مائة وأربعين طائرة تجارية من شركة ايرباص، لصالح الشركات الصينية.

علماً انّ شركة إيرباص تملك مصنعاً في الصين، ينتج مجموعة طائرات من فئة: إيرباص ٣٢٠، وهو يعمل منذ عدة سنوات هناك.

٥ ـ انّ شركة BASF ليست الوحيدة، التي تعامل باهتمام شديد مع الأسواق الصينية، وإنما هناك عملاق السيارات الألماني، شركة فولكسفاغن، التي سجلت أربعين في المائة (٤٠٪) من أرباحها سنة ٢٠٢١، في الأسواق الصينية. لذلك فهي أيضاً تخطط لنقل المزيد من خطوط إنتاجها، من ألمانيا الى الصين، بسبب ارتفاع أسعار الطاقة اللازمة لتشغيل مصانعها في ألمانيا.

من يقرأ هذا التقرير، يتبيّن له بكلّ وضوح مدى حجم الكارثة الاقتصادية التي يتركها القرار الأحمق الأميركي ـ الأطلسي على الاقتصاد الوطني للأقطار الأوروبية ما يجعلها تستنجد بالسوق الصينية، طبعاً وتالياً العودة الى دورة اقتصاديات الشرق الصاعد والواعد بقيادة الصين الشعبية، الحليف الاستراتيجي لروسيا الاتحادية، وإضعاف أوروبا.

فماذا تكون نتيجة كلّ هذا، عملياً غير:

"وكأنك ما غزيت يا أبو زيد"

والأهمّ المزيد من الدفع باتجاه تفعيل السنن الكونية التي تفعل فعلها اليوم بقوة: انتقال مركز ثقل العالم من الغرب الى الشرق.

بعدنا طيبين قولوا اللّه.

حسابات مساعي التقارب السوري التركي الميدانية تدخل مرحلة جديدة

حسام زيدان

دخلت الحسابات الميدانية في الشمال السوري مرحلة جديدة، بعد مساعي التقارب السوري التركي، والإجراءات التركية على الصعيد الأمني والميداني، التي تعيد البحث عن عناوين في مساحة الميدان السوري والاشتباك الإقليمي والدولي.

هذه الحسابات تشكل سياقا طبيعيا بعد تعرض سوريا للعدوان وفرض الفوضى عليها، والتي لم تحقق أهدافها، ما دفع الإقليم والدول الفاعلة للتوجه نحو منظومة استقرار تتجاوز المنطقة الى مساحة الإقليم، محملة على رافعة امنية سياسية وبغطاء اقتصادية، الا ان كل ذلك يتوقف عند نقاط يجب حلها، والتي تنطلق أصلا من الثوابت والمبادئ الوطنية للدولة السورية والشعب، المبنية على إنهاء الاحتلال التركي ووقف دعم الإرهاب، ما يجعلنا نسأل كيف يمكن لتركيا ان تتجاوز فخ ادلب الذي وقعت فيه، نعم هو فخ ادلب الذي دفعت الدولة السورية تركيا والمجاميع المسلحة له، بعد ان استطاع الجيش السوري تفكيك الكتل الكبيرة من حجم المجموعات المسلحة، عُمل على ترحيل من تبقى من مسلحين والدفع بهم الى ادلب، وباتت تلك المحافظة مسرحا واسعا لعمل أجهزة المخابرات الإقليمية والدولية، واصبحت مركزا لصراع الحلفاء من داعمي المجموعات المسلحة، واضحت التحالفات المتناقضة هناك في مواجهة وبالذات الخليجية منها مع التركي، بمعنى اخر تم جمع فائض العنف والارهاب في إدلب، وتم تحميله على كتف اردوغان، الذي استفاق متأخرا على ما جمع له هناك.

هذا المشهد المعقد في ادلب وحلب، يشكل تحديا حقيقيا لأنقرة في مسار التقارب مع دمشق، ما استدعى حراكا تركيا في مسارين متوازيين، الأول، تؤكد المعلومات ان ما ترتبه الاستخبارات التركية هو إعادة انتشار لمجموعات النصرة في الحدود الشمالية لمحافظة ادلب، بعد ان اقنع الاتراك جبهة النصرة بالانتقال الى الشريط الحدودي مع تركيا، ونشر عناصرها كحرس حدود، للاستفادة من الإرهابيين لضبط الشريط الحدودي، ومنع أي موجة هجرة قد تنطلق من تلك المناطق، وأشارت مصادر محلية ان النصرة نشرت منذ أيام الإرهابيين في مناطق محددة ضمن نقاط مراقبة ثابتة في ٢٢ نقطة، بالتنسيق الكامل مع حرس الحدود التركي والاستخبارات التركية، في شريط جغرافي يمتد من بلدة زرزور الحدودية شمال جسر الشغور في ريف إدلب الغربي وحتى مدينة حارم إلى الشمال الغربي منها شمال غرب ادلب، والتي تضم بلدتي الحمامة ودركوش، فيما تستمر التحضيرات لنشر نقاط مراقبة وارهابين في المنطقة التي تصل حارم ببلدة أطمة عند أقصى الحدود الشمالية الشرقية لادلب.

في الوقت نفسه بدأت جبهة النصرة بإعادة الانتشار في ريف حلب الشمالي، عبر الانسحاب من مناطق عديدة في ادلب، والتمركز في منطقة عفرين وريفها، حيث تؤكد مصادر محلية ان النصرة بدأت بنقل أسلحة ثقيلة، من بينها آليات ودبابات، من إدلب إلى ريف حلب، توجهت الى المناطق التي توسعت فيها الجبهة مع حلفائها في تلك المناطق.

اما المسار الثاني يتلخص في استبعاد الإرهابيين الأجانب، ومن يرتبط بتنظيم القاعدة، حيث مازالت تركيا تحاول إيجاد مخرجا مناسبا لفك الارتباط بمجموعات إرهابية كانت حليفة لها، عبر ضبط ترحيلهم وفق الية منظمة، ومنع ارتداد خطرهم الى الداخل التركي ان تحركوا بهجرة معاكسة عبر الحدود السورية التركية، ودون ان تضع جيشها المنتشر في ريف حلب وادلب تحت خطر ردة الفعل، فهي عملية معقدة وتسير بشكل بطيء، والانباء تشير الى ان الوجهة الجديد هي أوكرانيا، بعد توفير طرق اخلاء امنة من قبل المخابرات التركية، ومن الذين وصلوا الى أوكرانيا، بحسب المعلومات، عبد الحكيم الشيشاني القائد لما يسمى بأجناد القوقاز، تلك المجموعة التي كانت منتشرة على جبهات عدّة أبرزها ريف اللاذقية، وهو يتمتّع مع جماعته بخبرة عسكرية كبيرة، كونه شارك في حروب عديدة منها، من بينها حرب الشيشان الثانية، قبل أن يَخرج مع مجموعته عام ٢٠٠٩ إلى تركيا، ويَظهر لاحقاً في سوريا، ويخرج من سوريا اثر مواجهات مع جبهة النصرة، اخرجته من جبال اللاذقية، وانتقل عبر تسوية هو وجماعته الى تركيا، ليظهر في أوكرانيا.

إن الحراك التركي في هذا الملف يجب ان ينطلق من أساس واضح، لإتمام مسار التقارب السوري التركي، وهو انهاء تواجد المجموعات المسلحة بكافة اشكالها، وهو ملف لا يقبل التسويف والتأجيل والحلول الموضعية، وهو أولوية حقيقية بالنسبة لدمشق، وانا إعادة تدوير او تمركز او رسم خرائط سيطرة جديدة، لا يكفي، فالحراك التركي يجب ان يتحرك بمسار متلازم بين انهاء تواجده العسكري في سوريا مع انهاء المجموعات المسلحة في ادلب، كمقدمة حقيقية وفعلية لاي تقارب سوري تركي، وقبل الانتقال لاي ملف اخر.

نموذج بيروت؛ حل نهائي لمعضلة التعامل مع «اسرائيل»

يرى خبراء ومراقبون ان الحل الأمثل للتعامل مع الاحتلال الاسرائيلي هو تطبيق نموذج بيروت، مؤكدين على ضرورة اخضاعه لصفقة تبادل أسرى مع المقاومة الفلسطينية.

وحذر قادة فصائل المقاومة من تجربة المجرب في التعامل مع الحكومة الجديدة الاسرائيلية، موضحين ان الفلسطينيين جربوا جميع انواع الاتفاقيات مع الصهاينة وكانت النتيجة زيادة الاستيطان، زيادة المستوطنين، زيادة العداء، وانفتاح باب التوطين والاعتراف بالقدس كعاصمة لدولة الاحتلال.

ويشدد قادة المقاومة على ان السبيل الوحيد المتبقي امام الفلسطينيين هو وحدتهم وتعزيز قوتهم والاتكال على المقاومة.

ويوضح قادة المقاومة ان كيان الاحتلال، عندما احتل بيروت، واجهه اللبنانيون بالقتال وعندما رأى البنادق، انسحب من بيروت وعندما هاجم غزة، واجهه أهالي غزة بالسلاح، ما ارغمه ايضاً على الانسحاب.

ويؤكد قادة المقاومة ان ما يجري اليوم في الضفة المحتلة هو الحل الأوحد لمواجهة الاحتلال وعلى القيادة الفلسطينية دعم واسناد جميع اهالي الضفة على كل المستويات لاسيما المادية والمعنوية والتسليحية ودعمهم في المنتديات الدولية.

ويبيّن قادة المقاومة انها المرة الاولى التي تصطدم حكومة الاحتلال بشعب يقاتل جنودها الموكلين باعتقال الفلسطينيين، فقبل هذا كان الجنود الصهاينة يدخلون أي بيت بالضفة الغربية ويعتقلون كل من يريدون، لكن المعادلة تغيرت وأصبح لكل اقتحام كلفة وهذا ما ارغم الاحتلال على استخدام ٢٦ كتيبة عسكرية في الضفة الغربية.

ويؤكد أكاديميون على ضرورة اخضاع كيان الاحتلال الاسرائيلي لصفقة تبادل أسرى مع المقاومة الفلسطينية، موضحين ان هناك حاجة وطنية وحاجة انسانية لاطلاق سراح ما يمكن اطلاق سراحهم من الاسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال.

ويشير باحثون سياسيون الى اطلاق سراح الأسير الفلسطيني كريم يونس في الاسبوع الماضي، قائلين ان هذا الاسير، قضى ٤٠ عاماً في سجون الاحتلال وهناك العديد من المناضلين الفلسطينيين منذ ثلاثة عقود، يقضون ماتبقى من حياتهم، أسرى في سجون الاحتلال.

ونشرت كتائب القسام التابعة لحركة حماس رسالة مصورة للجندي الإسرائيلي الأسير لديها أفيرا منغستو يدعو فيها حكومته الى الإفراج عنه.

الى أين تأخذ وحشية حكومة نتنياهو ضد الفلسطينيين الضفة المحتلة؟

هل القتل والاعتقالات والمداهمات ستشعل الإنتفاضة المسلحة؟

ما خيارات الفلسطينية والفصائل المقاومة لمواجهة الاحتلال؟

ماذا ستقدم القمة الفلسطينية الاردنية المصرية في القاهرة؟

العالم

اليمن.. فرصة السعودية للخروج من الورطة

ناصر قنديل

– تتزاحم الإشارات التي تشير إلى أن القيادة السعودية تعيد رسم سياساتها في العالم والمنطقة بطريقة مختلفة عن الماضي، خصوصاً لجهة الجرأة في الخروج من تحت العباءة الأميركية في الكثير من الملفات، وقد كان أبرزها من جهة الموقف من العلاقة مع روسيا، سواء في ملف العقوبات الغربية بعد حرب أوكرانيا، أو في ملف أوبك بلاس حيث تلتزم السعودية بشراكتها مع روسيا في رسم سياسات السوق بصورة تسببت بالتأزم في العلاقات الأميركية السعودية وصولاً لقول الرئيس الأميركي جو بايدن ووزير خارجيته أنتوني بلينكن ومستشاره للأمن القومي جايك سوليفان، إن واشنطن تعيد تقييم علاقتها بالرياض. ومن جهة موازية العلاقة بالصين، التي ترجمتها السعودية بالقمم الثلاث التي استضافتها على شرف الرئيس الصيني شي جين بينغ خلال زيارته للرياض قبل أقل من شهرين، وإعلان الشراكة الاستراتيجية مع الصين وقبول بيع النفط السعودي للصين باليوان الصيني، واستثمار أربعمئة وخمسين مليار دولار في مشاريع للصناعة البتروكيماوية في الصين، وكلها خطوات تصيب في الصميم ما يسمّيه الأميركيون بخطوط حمراء.

– التحسن في العلاقات السعودية الإيرانية الذي تحدث عنه وزير الخارجية الإيرانية حسين أمير عبد اللهيان خلال زيارته لبيروت، لحقته أنباء إيجابية عن التقدم في العلاقات السعودية السورية، ومع بقاء السعودية خارج سرب التطبيع، رغم مساهمتها في توفير الغطاء للتطبيع الخليجي. تبقى القضية الأهم التي تسبّب الأذى لمكانة وصورة السعودية الجديدة كما يفترض أن ترسمها الخطوات الكبيرة التي تبعد الرياض في تموضعها عن واشنطن، هي الحرب على اليمن، وتعلم القيادة السعودية أن هذه الحرب مطلب أميركي إسرائيلي لا صلة لها بالمصالح السعودية، التي كررت قيادة أنصار اللّه أنها لا تستهدفها،

وكررت إيران انها تحترمها، وقد كررت قيادات قوى المقاومة في المنطقة وفي طليعتها المقاومة في لبنان مراراً، أن لا مشكلة بينها وبين السعودية إلا حرب اليمن. وتدرك القيادة السعودية أن لا أفق لتحقيق أي تقدم عسكري في هذه الحرب، وأن الأميركي يستعملها لجعل السعودية أكثر حاجة للسلاح والذخائر، والخضوع بالتالي للطلبات والإملاءات الأميركية، كما تعلم القيادة السعودية أن من تسمّيهم بالقيادة الشرعية لليمن ليسوا إلا دمى لن تصمد في اليوم الثاني بعد خروج قواتها من اليمن، وأن الحرب عائق أمام تفرّغ السعودية لتنمية اقتصادها وحفظ استقرارها، وسلاسة تدفق موارد الطاقة، وكلها مهدّدة بفعل الحرب، بحيث يختصر المشهد بمعادلة أن الحرب وراء كل المخاطر والأذى، وأن وقفها مصدر كل المكاسب.

– المقاربة التي تعرضها قيادة أنصار اللّه تحتاج الى قرار سعودي شجاع بطي الصفحة والبدء مع يمن جديد تقوده القوى الحية. وتحت هذا العنوان وقف الحرب وسحب القوات ووقف الحصار وتعويض أضرار الحرب والمساهمة بإعادة الإعمار، وكلها سهلة الهضم على مكانة السعودية ومقدراتها، عظيمة الأثر على مستقبل علاقاتها باليمن واستقرار الخليج الفارسي، وتحسن العلاقات السعودية بالقوى الحية في المنطقة، ووفقاً للمعلومات الواردة من مسقط يبدو أن شوطاً مهماً على هذه الطريق قد تم قطعه، وأن القيادة السعودية باتت قاب قوسين من اتخاذ القرار التاريخي الذي ينهي الحرب، وكل حريص على قوة المنطقة ومنعتها، وسلام شعوبها وسلامة مقدراتها، لا يستطيع إلا أن يتفاءل بأن تكون هذه الأنباء صحيحة، لأنه إذا انفجر الوضع مجدداً فقد نكون أمام حرب تأكل الأخضر واليابس، وتتفجر فيها الأوضاع، ولا تنجو منها خطوط الملاحة والتجارة الدولية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، وكل الحروب سيئة والكل فيها خاسر، لأن لا نهاية للحرب إلا بإعلان وقفها، وما يمكن فعله غداً يفضل فعله اليوم، بخسائر أقل ومكاسب أكبر.

أحلاف استراتيجية..

د. حسن مرهج

مع بداية العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا، طفت على سطح النظام الدولي، الكثير من التحديات والإشكاليات، فضلاً عن استشعار بعض القوى الإقليمية والدولية، لجملة من الأخطار، جراء التعنّت الأميركي ومحاولة فرض الرؤى، والعبث أيضاً بخرائط النفوذ، الأمر الذي دفع روسيا وإيران الى تعزيز حضورهما، سواء في سورية، أو لجهة الحرب الروسية الأوكرانية، والتي لم تخرج عن سياق الاستراتيجية الأميركية، الرامية الى حصار جيواستراتيجي، يطال روسيا وحلفاءها.

وحين نتحدث عن سياق المصالح، فمن الطبيعي أن تتعاون روسيا وإيران في ملفات عدة، ولا نبيح سراً إنْ قلنا، بأنّ إيران تقدّم مساعدتها التكنولوجية لروسيا في أوكرانيا، نتيجة دعم غربي لا محدود لنظام كييف، وبالتالي فإنّ طهران وإنْ لم تبح صراحة بمساعدتها العسكرية وتحديداً سلاح المُسيّرات، إلا أنّ الحضور الإيراني القوي والمؤثر، جعل الغرب يفرض المزيد من العقوبات على إيران، لتقديمها طائرات مُسيّرة إلى روسيا خلال حربها مع أوكرانيا.

وبذات التوقيت، فقد أعلنت القوى الغربية، وضع الملف النووي الإيراني على طاولة الإنتظار، وإقصاءه من قائمة الأولويات الغربية، لتتمكّن تلك القوى من ثني إيران عن تأييد الموقف الروسي في الحرب الأوكرانية، لكن النتيجة كانت هي تعميق الحلف الاستراتيجي الروسي الإيراني.

وفي الإطار ذاته، بات واضحاً أنّ التطورات الداخلية في إيران، لا تخرج أبداً عن إطار محاولات ثني إيران عن دعمها لروسيا، ولعلّ تعزيز العقوبات على طهران، يأتي أيضاً في سياق توجيه رسائل لروسيا، مفادها ضرورة الإبتعاد عن إيران، ورغم ذلك، فقد أكدت الكثير من التقارير، بأنّ الحلف الروسي الإيراني يمتدّ ويتوسع، ليشمل مجالات عدة لا تقتصر على الاقتصاد.

من المعروف أنّ أهمّ محددات السياسة الخارجية الإيرانية، ترتكز على التاريخ والأوضاع الداخلية، وعلى رغم أنّ العداء الواضح في الخطاب السياسي الإيراني ترجعه طهران إلى استغلال الموارد الذي ارتبط بالعلاقات مع بريطانيا وروسيا، عبر سلسلة امتيازات وصلاحيات حصلت الدولتان عليها، كان شعار «لا شرقية ولا غربية» الذي أعلنه الإمام الخميني، ناتجاً من عدم الارتباط بأيّ من المعسكرين الشرقي والغربي. وعلى رغم أنّ تاريخ العلاقات بين إيران وروسيا القيصرية يشوبه غياب الثقة الذي يرجع إلى القرن الـ ١٦ والقرن الـ ١٧ والقرن الـ ١٨ وحتى العلاقة مع الاتحاد السوفياتي، إلا أنّ طهران أدارت علاقتها بموسكو بشكل مختلف عن الغرب. حتى إنه في عام ٢٠١٦، أعلنت موسكو عن ترتيب سمحت بموجبه طهران سراً للقاذفات الروسية باستخدام قاعدة جوية إيرانية لضرب أهداف في سورية.

يمكن وصف العلاقة بين موسكو وطهران، بأنها علاقة جيو استراتيجية، لتأتي الحرب الروسية الأوكرانية، لتعمّق أواصر هذه العلاقة، ولتتلقى دفعة قوية في شتى المجالات، لتغدو العلاقة الروسية الإيرانية، ضمن أطر الشراكات الدفاعية والاقتصادية، فقد عملت طهران على تزويد موسكو بالطائرات المُسيّرة في الحرب الأوكرانية، وكان هناك عدد من المستشارين الإيرانيين في شبه جزيرة القرم، كما أنّ هناك تقارير تتحدث عن نية روسيا استلام صواريخ باليستية من إيران، وفي المقابل ستحصل إيران على صواريخ «سوخوي ٣٥» الروسية. حتى إن وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن قال في بيان «أصبحت إيران الآن أكبر داعم عسكري لروسيا».

التعاون الروسي الإيراني يمتدّ إلى المجال البحري، من خلال شراء السفن الحربية الروسية والمساعدة في تصميم السفن المصنوعة خصيصاً لتلبية الحاجات الإيرانية. ولم تقتصر الشراكة بين الدولتين على الجانب العسكري فقط، بل امتدّت إلى التعاون الاقتصادي، فمحاولات تعزيز التجارة الثنائية بينهما، ترجمته زيارة وفد كبير من رجال أعمال روس الغرفة التجارية الإيرانية. وتحاول كل منهما أن تكون سوقاً للأخرى، فضلاً عن محاولة إيجاد نظام مصرفي بديل للنظام الغربي.

ختاماً، يبدو واضحاً انّ حالة التكامل التي تجسّدها العلاقات الروسية الإيرانية، تكاد تكون نموذجاً لنظام عالمي جديد. فاليوم إيران قوة إقليمية فاعلة ومؤثرة، ولديها تأثير أيضاً في ملفات متعددة، وكذا روسيا، وعلى الرغم من تكالب الغرب عليها، لكنها اليوم وبمساعدة إيران، تحقق منجزات إقليمية ودولية، سترهق الغرب عموماً، وعليه فإنّ الحلف الاستراتيجي الروسي الإيراني، لن تؤثر عليه عقوبات أوروبية أو أميركية، بل على العكس، إذ تؤكد تقارير غربية بأنّ أوروبا تعاني الأمرّين جراء العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي على روسيا وطهران.